تقرير عن الجهود المصرية لتعزيز الحق في الصحة بمناسبة الاحتفال بيوم الصحة العالمي في ٧ إبريل

يحتفل العالم باليوم العالمي للصحة في السابع من إبريل من كل عام والذي يوافق ذكرى دخول دستور منظمة الصحة العالمية حيز النفاذ في عام ١٩٤٨. وتأتي مناسبة اليوم العالمي للصحة هذا العام في ظرف دقيق للغاية وفي ظل وجود أزمة صحية عالمية، حيث تواجه كافة دول العالم تحديًا غير مسبوق يتمثل في تفشي وباء (كوفيد - ١٩ كورونا المستجد) الذي يشكل تهديدًا جسيمًا للحق في الحياة وللحق في الصحة والسلامة البدنية. من جانبها سارعت السلطات المصرية -على نحو استباقي- لاتخاذ عدد من التدابير الاحترازية والوقائية المتدرجة ضمن خطة شاملة تتضمن أيضًا خطوات عديدة للحد من انتشار الفيروس على المستوى الوطني وللتعامل على نحو فعال مع الحالات المصابة بالفعل.

> من جانبها سارعت السلطات المصرية -على نحو استباقي- لاتخاذ عدد من التدابير الاحترازية والوقائية المتدرجة ضمن خطة شاملة تتضمن أيضًا خطوات عديدة للحد من انتشار الفيروس على المستوى الوطني

وتعكس التقارير والبيانات الإحصائية اليومية المعلنة بشفافية من الحكومة المصرية بشأن أعداد المصابين والمتعافين والوفيات جدية كافة أجهزة الدولة في العمل على السيطرة على انتشار الفيروس والتعامل مع كافة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة الحالية. وحرصت الدولة منذ بداية الأزمة على تشكيل لجنة عليا لإدارتها ولاتخاذ ومتابعة كافة القرارات والإجراءات الضرورية . وقد حظيت تلك الجهود بإشادة من منظمة الصحة العالمية التي أعلنت بعثتها التقنية عقب زيارتها إلى مصر أن مصر تبذل جهودًا هائلة في مكافحة فيروس كوفيد-١٩، لا سيّما في مجالات الكشف المبكر، والفحص المختبري، والعزل، وتتبُّع المُخالِطين، وإحالة المرضى. كما وجه مدير الصحة العالمية تيدروس أدهانوم الشكر للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسى في الثالث من إبريل ٢٠٢٠، مشيدًا بالتزام الرئيس القوى تجاه التصدي لفيروس كورونا من الانتشار وضمان حصول المتضررين على دعم واسع مما يعكس الإهتمام الرئاسي بهم. وتستمر الحكومة في بذل جهود كبيرة في تخصيص الموارد البشرية والمالية الإضافية اللازمة للحد من إنتشار الوباء.

أعدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان هذا التقرير بمناسبة يوم الصحة العالمي، ويتناول الجهود المصرية لإعمال الحق في الصحة من خلال: استعراض أهم ملامح الإطارين الدستوري والقانوني المعززين لهذا الحق، والحق في الصحة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، والإنفاق على الصحة، والمؤشرات الوطنية للخدمات الصحية، والمبادرات والحملات الوطنية لتعزيز الحق فى الصحة، علمًا بأن الأمانة الفنية أصدرت كذلك تقريرًا متخصصًا ومفصلًا حول الجهود الوطنية لإعمال حقوق الإنسان في سياق مكافحة وباء كورونا المستجد.

أولاً: الإطاران الدستوري والقانوني لإعمال الحق في الصحة

وضع الدستور المصري الحالي الصحة والحقوق المرتبطة بها في مكانة تليق بها، فنص الدستور ابتداءً على حق كل مواطن في الصحة في (المادة ١٨) - التي تعتبر من أطول المواد الواردة بالدستور - متضمنًا حق المواطن في الرعاية الصحية المتكاملة وفقًا لمعايير الجودة، وكفالة الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها ورفع كفاءتها والعمل على انتشارها الجغرافي، والتزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن (٣ ٪) من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا. ويجرم الدستور الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لأي إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة.

ووفقًا لأحكام (المادة ١٨) تلتزم الدولة بجملة أمور أخرى منها: تحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي بوصفهم خط الدفاع الأمامي ضد المرض، وخضوع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجيع الدولة لمشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية.

ونص الدستور كذلك على تجريم الاعتداء على حرمة جسد الإنسان وجرم الاتجار بأعضائه ، وحظر إجراء أي تجربة طبية أو علمية عليه دون رضاه الحر الموثق وفقًا للأسس في مجال العلوم الطبية (المادة ٦٠). وعالج الدستور التبرع بالأنسجة والأعضاء فألزم الدولة بتنظيم قواعد التبرع بالأعضاء وزراعتها (المادة ٦١)، وكفل الدستور للمواطنين الحق في السكن الملائم والآمن والصحي (المادة ٧٨)، وكذلك الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف (المادة ٧٩). وأفرد الدستور حقوقًا صحية للأطفال تتضمن التطعيم الإجباري المجاني ورعاية صحية وتغذية أساسية، وحقوقًا للأطفال ذوي الإعاقة تكفل تأهيلهم (المادة ٨٠)، ويلزم الدستور الدولة بضمان الحقوق الصحية للأشخاص ذويالإعاقة والأقزام (المادة ٨١)، كما يلزم الدستور الدولة بضمان حقوق المسنين صحيًا (المادة ٨٣).

أما عن الإطار القانونى، فقد خطت مصر خطوة كبيرة بإصدار قانون نظام التأمين الصحي الشامل (القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨) الذي يغطي بشكل إلزامي جميع المواطنين المقيمين داخل البلاد، ويمكن مده اختياريًا للمواطنين المقيمين خارج البلاد، ويلزم القانون الدولة بتقديم خدمات (الصحة العامة، والخدمات الوقائية، والخدمات الإسعافية، وتنظيم الأسرة، والخدمات الصحية لتغطية الكوارث بكافة أنواعها والأوبئة بالمجان، وإصابات العمل)، ويطبق القانون بشكل تدريجي على المحافظات لضمان الاستدامة المالية ومراعاة التوازن الإكتواري. ويلزم القانون الدولة برفع كفاءة المنشآت الصحية التابعة لها تدريجيًا قبل البدء في تطبيق النظام، وتقوم فلسفة نظام التأمين الصحي الشامل الجديد على أساس إلزامي وتكافلي اجتماعي تتحمل بمقتضاه الدولة أعباء غير القادرين. ويقوم النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة، حيث تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل إدارة وتمويل النظام، بينما تتولى هيئة الرعاية الصحية تقديم خدمات الرعاية الصحية والعلاجية داخل وخارج المستشفيات.

يطبق قانون التأمين الصحي الشامل على ٦ مراحل حتى حلول عام ٢٠٣٢، بحيث تشمل المرحلة الأولى محافظات (بورسعيد، والسويس، وجنوب سيناء، والإسماعيلية والأقصر، وأسوان) بتكلفة ١,٨ مليار جنيه،

وهي المرحلة القائمة حاليًا والتي أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي فعليًا يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩ في محافظة بورسعيد كخطوة لإرساء دعائم منظومة صحية متكاملة تشمل مائة مليون مصري وفق أحدث المعايير الدولية. وقد وصل عدد المواطنين المستفيدين من المنظومة في المرحلة الأولى حتى يوم ١٧ مارس ٢٠٢٠ إلى ٢ مليون و ٧٠٠ ألف مواطن.

> كما وجه مدير الصحة العالمية تيدروس أدهانوم الشكر للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسى في الثالث من إبريل ٢٠٢٠، مشيدًا بالتزام الرئيس القوى تجاه التصدي لفيروس كورونا من الانتشار وضمان حصول المتضررين على دعم واسع مما يعكس الإهتمام الرئاسي بهم. وتستمر الحكومة في بذل جهود كبيرة في تخصيص الموارد البشرية والمالية الإضافية اللازمة للحد من إنتشار الوباء.

ثانيًا: جهود الحكومة المصرية لصالح اللاجئين وملتمسي اللجوء:

- تحظى السياسات الصحية بمكانة بارزة في التخطيط الإستراتيجي وتم التعبير عن ذلك في رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تنص على عدة أهداف فرعية في إطار إعمال الحق في الصحة، وهي:

١. تحقيق نتائج صحية أفضل وأكثر انصافًا من أجل زيادة الرفاهية ودفع التنمية الاقتصادية.
٢. تحقيق التغطية الصحية الشاملة حتى يتسنى لجميع المصريين الحصول على ما يلزمهم من الخدمات الصحية الآمنة ذات الجودة عند الحاجة ودون معاناة مالية لدفع تكاليف هذه الخدمات الصحية.
٣. زيادة الاستثمار في الصحة مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
٤. تطوير وتقوية برامج الصحة العامة التي تعزز وتحمي الصحة.
٥. ضمان جودة وسلامة الخدمات الصحية.
٦. تحسين حوكمة القطاع الصحي بما يضمن إدارة القطاع الصحي بفعالية ومسؤولية وشفافية على جميع المستويات.

- كما تنص رؤية مصر ٢٠٣٠ على عدة مؤشرات لقياس الأداء من ضمنها: تمديد سنوات الحياة الصحية المتوقعة لسن التاسعة والسبعين ، وخفض معدل وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال تحت سن خمس سنوات بنسبة ٥٠٪، وخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠٪، وخفض التفاوت الملحوظ في النتائج الصحية، وإنهاء جميع أشكال سوء التغذية، وخفض العبء المالي الناتج عن الإنفاق الشخصي المباشر على الخدمات الصحية إلى ٢٤٪، وتحقيق وصول منصف لكافة المواطنين للتدخلات الصحية اللازمة لهم إلى ٨٠٪، وضمان توافر الأدوية الأساسية والمستلزمات والتجهيزات الطبية، والوصول بالإنفاق الحكومي على الصحة إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ثالثاً: الإنفاق العام على الصحة:

- قد ورد في البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ أن المصروفات في مجال الصحة تساوي ٧٣،٠٦٢ مليار جنيه بزيادة قدرها ١١ مليار جنيه عن السنة المالية السابقة. ويتضمن الإنفاق الصحي خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، وخدمات المستشفيات المتخصصة، وخدمات المراكز الطبية، ومراكز الأمومة، وخدمات الصحة العامة، والبحوث والتطوير في مجال الشئون الصحية، والمستشفيات العامة، والمستشفيات الجامعية، والهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، وهيئة الرقابة والبحوث الدوائية، ومعهد بحوث أمراض العيون، والمجلس القومي لمكافحة الإدمان.

- العلاج على نفقة الدولة: وصل الإنفاق العام لعلاج المواطنين غير القادرين على نفقة الدولة ٦٦٢٢ مليون جنيه مقابل ٥٦٣٧ مليون جنيه بموازنة العام السابق بزيادة قدرها ٩٨٥ مليون جنيه، وتتبع مقدار المبالغ ونسبتها يشير إلى تضاعف ما تنفقه الدولة على هذا البند قبل خمس سنوات.

- مخصصات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية: بلغت تلك المخصصات في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ٩١١٣ مليون جنيه بنسبة تقدر بـ ١٢٪ من شراء السلع والخدمات في الموازنة.
- دعم الأدوية وألبان الأطفال: بلغت مخصصاته ١٥٠٠ مليون جنيه، ويمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية.
- مخصصات دعم التأمين الصحي: تبلغ المبالغ التي رصدت للبرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات ٢ مليار و ٩٦ مليون جنيه وفقًا للبيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ويتم توزيعها على ٦ برامج على النحو التالي:
  ١. دعم التأمين الصحي للطلاب، ويبلغ ٣٥١ مليون جنيه في الموازنة لعدد ٢٣ مليون و ٤٠٠ ألف طالب، بواقع ١٥ جنيهًا سنويًا لكل طالب.
  ٢. دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة، ويبلغ ١٦٦ مليون جنيه في الموازنة، لنحو ٨٣٠ ألف امرأة معيلة، بواقع ٢٠٠ جنيه سنويًا لكل امرأة معيلة.
  ٣. دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي، ويبلغ ٢٢٧ مليون جنيه، لـ ١٥ مليون و١٧٠ ألف طفل، بواقع ما يقرب من ١٥ جنيهًا سنويًا لكل طفل.
  ٤. دعم التأمين الصحي لغير القادرين (نظام التأمين الشامل)، ويبلغ ٢٥٢ مليون جنيه.
  ٥. دعم التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي، ويبلغ مليار جنيه.
  ٦. دعم التأمين على الفلاح، ويبلغ ١٠٠ مليون جنيه، لنحو ٥٠٠ ألف فرد، بواقع ٢٠٠ جنيه سنويًا لكل فرد.

رابعاً: المؤشرات الوطنية للخدمات الصحية:

- عدد المستشفيات الحكومية: ارتفع عدد المستشفيات الحكومية من ٦٤٣ في ٢٠١١ إلى ٦٩١ في ٢٠١٨، كما ارتفع عدد المستشفيات الخاصة من ٩٢٦ في ٢٠١١ إلى ١١٥٧ في ٢٠١٨. وشملت هذه الزيادة كافة أنحاء الجمهورية لضمان وصول الرعاية الصحية لكافة المواطنين.
- عدد المؤمن عليهم : ارتفع عدد المؤمن عليهم من ٥٠١٩٤٠٠٠ عام ٢٠١٤، إلى ٥٥٥٨١٠٠٠ عام ٢٠١٨.
- عدد المرضى الذين تم علاجهم على نفقة الدولة: ارتفع عدد المرضى الذين تم علاجهم على نفقة الدولة في الداخل والخارج ليصبح ٣٦٣٢٠٠٠ عام ٢٠١٨ بتكلفة ٨,٤ مليار جنيه، كما تم اتخاذ إجراءات لضمان سرعة تأدية خدمة العلاج على نفقة الدولة أسفرت عن تقليص الفترة بين تقديم الطلب وصدور القرار ٤٨ ساعة للطوارئ و٧٢ ساعة للباقي.
- عدد سيارات الإسعاف: ارتفع عدد سيارات الإسعاف عام ٢٠١٨ إلى ٢٩١٢، وعدد مراكز الإسعاف إلى ١٤٦٤.
- زاد عدد المستشفيات الجامعية بنسبة ٢,٣ ٪ عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ بعدد ٨٩ مستشفى. وارتفع عدد الأطباء البشريين عام ٢٠١٨ إلى ١٢٦١٩٧، بينما عدد التمريض إلى ٢١٧١٠٥. وتم تطوير خدمات نقل الدم القومية لتصل إلى ٢٤ مركزًا لنقل الدم بمحافظات الجمهورية. وقد تم توزيع كل هذه الإمكانيات على مستوى الجمهورية لضمان

تقديم الخدمة للجميع دون تمييز سواء بين الريف و المدن، أو الذكور والإناث، أو محدودي الدخل وغيرهم.

- التطعيم الروتيني الإجباري: يتم التطعيم الروتيني الإجباري لنحو ٢,٦ مليون طفل سنويًا بتغطية تتجاوز ٩٦ ٪. وقد حققت الجهود المصرية نجاحًا في القضاء على بعض الأمراض فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية نجاح مصر في استئصال مرض شلل الأطفال نهائيًا حيث لم تظهر حالات منذ عام ٢٠٠٣. وتم تقديم ٤٠ مليون خدمة تطعيمية سنوية ضد شلل الأطفال والحصبة الألماني والنكاف.
- تم إنشاء برنامج لدعم الرضاعة الطبيعية خلال الستة أشهر الأولى لضمان تغذية سلمية للرضع.
- يتم إجراء فحص إجباري للراغبين في الزواج للتأكد من خلوهم من الأمراض ، وقد بلغ إجمالي عدد مكاتب فحص الراغبين في الزواج على مستوى الجمهورية ٤٨١ مكتبًا في عام ٢٠١٨.
- خفض عدد وفيات الأطفال: نتيجة تكثيف الجهود الحكومية انخفض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٤٢,١ ألف طفل في ٢٠١٥ إلى ٣٦,٧ ألف طفل في ٢٠١٨. كما انخفض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٢٠,٣ ألف طفل عام ٢٠١٥ إلى ٢٠ ألف طفل عام ٢٠١٨، وانخفض عدد الوفيات عمومًا من ٨,٦ ٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٢ ٪ عام ٢٠١٨ .
- التثقيف الصحي: أُنشئت مبادرات للتوعية بالحمل وضرورة المتابعة مع متخصصين وهو ما نتج عنه زيادة عدد الولادات التي تمت تحت إشراف عناصر مدربة من ٨٠,٧ ٪ في ٢٠٠٧ إلى ٩٢,٧ ٪ في ٢٠١١. كما أقيمت حملة التثقيف الصحي للكوادر الطبية والقيادات المحلية والأهالي وخاصة في المناطق ذات معدلات الانتشار المرتفع للأمراض المتوطنة. كما ينشط المجتمع المدني في مجال التوعية الصحية، إذ وصل عدد الجمعيات المشهرة في ٢٠١٩ في القاهرة الكبرى فقط إلى٢١١ جمعية..

خامساً: المبادرات والحملات الوطنية لتعزيز الحق فى الصحة:

١. الحملة القومية للقضاء على فيروس سي والكشف عن الأمراض غير السارية

- أطلق الرئيس السيسي في سبتمبر ٢٠١٨ مبادرة للقضاء على فيروس سي والكشف عن الأمراض غير السارية تحت شعار «١٠٠ مليون صحة». وتم تكليف كافة قطاعات الدولة بالمشاركة وفي مقدمتها وزارة الصحة والسكان بتقديم الدعم الكامل لتلك المبادرة للكشف المبكر عن الإصابة بفيروس سي والأمراض غير السارية. وقد تمت المبادرة على ثلاث مراحل متتالية لمدة ٧ أشهر، بداية من ١ أكتوبر ٢٠١٨ وحتى نهاية أبريل ٢٠١٩ لكافة محافظات الجمهورية السبع والعشرين . وفي إطار المبادرة تم فحص حوالي ٥٦ مليون مواطن، وتم اكتشاف حوالي ٢ مليون و ٢٠٠ ألف مصاب بالفيروس، وتم صرف علاج فيروس سي لـ ٩٠٠ ألف مواطن. وبلغت تكلفة مبادرة ١٠٠ مليون صحة ككل ٢٦٠ مليون دولار، بواقع ١٣٠ مليونًا للعلاج و ١٣٠ مليونًا للفحوصات المعملية.
- وأشادت منظمة الصحة العالمية، وممثلها في مصر، في أكثر من موضع بجهود الدولة المصرية لمواجهة التهاب الكبد الفيروسي سي، والمتمثلة في الالتزام السياسي على أعلى مستوى في الدولة لمكافحة هذا المرض. كما أكدت المنظمة أنها ستستمر بتوفير الدعم المطلوب للوصول إلى الأهداف المرجوة.

يبلغ دعم التأمين الصحي للطلاب **٣٥١ مليون جنيه** في الموازنة لعدد **٢٣ مليون و ٤٠٠ ألف طالب**

ارتفع عدد سيارات الإسعاف عام ٢٠١٨ إلى **٢٩١٢**

٢. مسح وعلاج اللاجئين والأجانب «ضيوف مصر»

- هي مرحلة جديدة أطلقتها مصر رسميًا في ١ مايو ٢٠١٩ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ ضمن مبادرة ١٠٠ مليون صحة (إلا أنه فعليًا تم تمديدها إلى ٣١ أغسطس ٢٠١٩)، وتهدف إلى مسح وعلاج الأجانب واللاجئين من فيروس سي. وهذه المبادرة الرئاسية تستهدف مسح الوافدين من الأطفال من سن ١٢ إلى ١٨ عامًا، والكبار من عمر ١٨ عامًا دون حد أقصى للعمر، وذلك بـ٣٠٩ نقاط مسح موزعة على محافظات الجمهورية المختلفة. وقد تم فحص ٦٧ ألفًا و ٤٩٨ مقيمًا من اللاجئين والأجانب المقيمين، وتقديم العلاج لهم بالمجان لمن ثبتت إصابته، حيث تلقى أول لاجئ ثبتت إصابته بفيروس سي العلاج المجاني بعد أسبوع واحد من بداية الاختبارات. وتلقى بعد ذلك ما يقرب ١٨٢ حالة العلاج بالمجان، ممن ثبتت إصابتهم بالفيروس.
- وفي هذا الإطار، أشادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، بإطلاق هذه المرحلة الجديدة من حملة «١٠٠ مليون صحة» لتشمل الأجانب المقيمين في مصر، وهو ما يعكس دور مصر الريادي في خدمة الإنسانية.
- مبادرة الست المصرية هي صحة مصر للكشف المبكر عن أورام الثدي: تم فحص ١١٥٠٠٠ سيدة حتى يوليو ٢٠١٩، وتستهدف الوصول إلى ٣٠ مليون سيدة.
- مبادرة ١٠٠ مليون صحة للكشف المبكر عن الأنيميا والتقزم والسمنة وأمراض سوء التغذية لطلاب المدارس: وتستهدف فحص ١١,٥ مليون طالب في ٢٢ ألف مدرسة.

٣. مكافحة الممارسات التقليدية الضارة بصحة الفرد (ومن ضمنها ختان الإناث)

- تشكلت اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث عام ٢٠١٩ برئاسة مشتركة من المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة لتوحيد الجهود للقضاء على ختان الإناث، كما أطلقت الدولة بالتعاون مع المجتمع المدني العديد من المبادرات منها مبادرة «بالطو أبيض» و مبادرة «يلا نحميها» للتوعية بخطورة ختان الإناث وآثاره السلبية على الصحة، وقد صدر القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتعديل قانون العقوبات وجعلها جناية وأصبحت من الجرائم التي يعاقب على مجرد الشروع فيها إذا وقفت عند هذا الحد ولم تكتمل هذه الجريمة، ولا يجوز التصالح فيها، وتغلظ العقوبة إذا كان فعل الختان قد أدى إلى وفاة الضحية أو إلى إصابتها بإعاقة دائمة. كما تهدف الإستراتيجية القومية لمناهضة ختان الإناث (٢٠١٦ -٢٠٢٠) إلى خفض معدلات ختان الإناث من خلال تفعيل وإنفاذ القانون والقرارات الوزارية لمنع ختان الإناث ومعاقبة ممارسيه، وتفعيل التشريعات التي تجرم ختان الإناث، وتوعية المجتمع بأضرار الختان وأنه عادة ليس لها مرجعية دينية، وتشديد الرقابة والعقوبة على الأطباء الذين يقومون بإجراء عملية الختان.

٤. مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والتدخين والمواد الضارة بالصحة

- أنشئ صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي بقرار رئيس الجمهورية رقم٤٦ لسنة١٩٩١، وقد قام الصندوق بالعديد من المبادرات تنوعت بين التوعية بمخاطر الإدمان أو بمحاولة دمج المتعافين داخل المجتمع، ومن هذه المبادرات مبادرة «الحياة أحلى بدون تدخين» لتوعية الأطفال بالآثار السلبية للتدخين، ومبادرة «بلاش تجرب» لتوعية المصطافين على

مبادرة ١٠٠ مليون صحة لطلاب المدارس
تستهدف فحص **١١,٥ مليون طالب** في ٢٢ ألف مدرسة.

مبادرة الست المصرية: تم فحص **١١٥٠٠٠ سيدة** حتى يوليو ٢٠١٩، وتستهدف الوصول إلى ٣٠ مليون سيدة.

الشواطئ والمدن بالمحافظات الساحلية بخطورة الإدمان، ومبادرة «مصر بلا إدمان» لمساعدة المدمنين في التخلص من آثار الإدمان، ومبادرة « اسمع مني» لبث رسائل توعوية عن أضرار التدخين وتعاطي المخدرات وتصحيح المفاهيم والأفكار المغلوطة عن المخدرات.

- وفي هذا السياق تم تنفيذ برامج توعوية عن أضرار تعاطى المخدرات في ٨٥٠٠ مدرسة استهدفت توعية ١,٥ مليون طالب بزيادة ٥٠٪ عن عام ٢٠١٩، وتنفيذ ٦٦ معسكرًا تدريبيًا للطلاب باستهداف ٢٥٠٠ متطوع، وإعداد برامج توعوية للعمال بالمصانع تحت شعار « خدعوك فقالوا»، استفاد منها ٧٥٠٠ عامل، فضلًا عن تنفيذ ٢٠٠ مبادرة توعوية للسائقين تحت شعار» توصل بالسلامة» في ٢٢ محافظة استفاد منها ٢٠ ألف سائق، إذ إن الدولة ألزمت السائقين بإجراء تحليل مخدرات كشرط لاستخراج الرخصة أو تجديدها، وتنفيذ ٣٤ ورشة عمل بالمؤسسة العقابية و٦٠ ليلة عرض مسرحي وقائي بالأماكن الأكثر عرضة للمشكلة مثل « الأسمرات، وغيط العنب، والمحروسة « والساحات الكبرى والميادين. كما تم التنسيق مع وزارة الأوقاف لتوحيد خطبة الجمعة عن التوعية بأضرار المخدرات، بالإضافة للحملة الإعلامية « أنت أقوى من المخدرات « التي حققت نسبة مشاهدة بأكثر من ٤٠ مليون مشاهدة خلال شهرين.